

والاسهل شية اول ظهور عليه او اخر ظهوره في الخلق

بهدا الظاهر اي بعد صلوة الجمعة وقبل ستمها فلو ثبت ان
 التلوة ادركت وقتها ولم اصله بعد لانه الحجة التي صلها
 ان لم تجز فعليه الظاهر وان كانت اجزا انه لا يرجع عليه
 فاني عليه في يصلي اذ يصلي التامة لانه احسن من مطلق
 التامة وينوي في الوتصلية اي ان ترك الواجب للغير في
 في وجوبه وينوي في اجزاء الصلوة لله تعالى والاعمال
 الميت ذلك اشبه انه ذكر وانني قال ثبت ان الصلوة
 الامام الصلوة من يصلي عليه وينوي في قضاء النفل الذي
 شرع فيه فاسد قضاءه اي قضاء نفل افسده وينوي في
 العبد صلوة اي صلوة العبد المقتدي بالامام ينوي صلوة
 اي صلوة نفسه وينوي اقتداء بالامام ان يلزم الفساح في
 امامه فلا بد من التزامه ولو نواه حين وقف الامام مقتديا
 جان عند عاتة المشايخ ولو نوي الاقتداء به ولم يعلم الظاهر
 او نوي المشفع في صلوة الامام الاصح انه يجزيه وينوي في
 صلوة الامام والافضل للمقتدي ان يتوكل اقتدي به هو
 احاي او بهذا الامام قال الربيعي الافضل ان ينوي الاقتداء
 بعد تكبير الامام كما كان مقتديا بالاصلي قوله فيلزم جحد لان
 الافضل اذا كان ان ينوي الاقتداء بعد تكبير الامام الاصح ان
 الافضل تكبير المقتدي بعد تكبير الامام لانه التكبير كما ان التكبير
 او متأخر عنه وسما في ان الافضل انه يتكلم القوم مع الامام
 وينوي الامام صلوة فقط لا امامة المقتدي في حاله الاحتمال
 واختلف في السأله بقصد مجازاة واجازة او تلاوة مجازاة
 فلا يصح اقتداءها الا بدين الامام امامها وسما في هذا زيادة
 الامام

فانما هو راجع

المختلفة عن قولها الذكر باللسان فلا معتبر فيه والتلوة حتى
 لا يقبل من استحضار القلب والاجتماع المزمع ولا يفصل بينهما
 اي التامة وبين الترخيم بعد لا تقع الصلوة كالاكل والشرب فيهما
 وانما هو الموضوع والمشى الى المسجد فلا يضره ووقتها الافضل ان
 يقام الشروع بانه ينزل بالتحريم لانه ظاهر الواجب وقيل
 فتح اي التامة هادام المصلي في التناء وقيل تقع قبل الركوع
 وقيل تقع قبل رفع راسه عن الركوع واثمة هذه الروايات
 ان المصلي اذا غفل عن التامة استكمل التامة كقولنا التلوة
 فانه احسن من الصلوة لا بد لمصلحة الفرض كما وقتل من
 والحجة والواجب بالرت و صلوة العبد والبناء في حقها من تعيينه
 ليمان كل جملتها بما يشترك في اجزائها واصلها في حقها
 ذلك تعيين عدد ركعاته لانه لما نوي الظاهر مثلا فقد نوي
 عدد الركعات والحاصل في عدد ركعاتها لا يوجب في الغرض
 والظاهر تعيينه او ثلاثا كما هو في الصلوة لانه في الخاتمة
 حله في النفل متعلق بتعلوه لمصلحة الفرض فانه مطلق التامة كافي
 فيه لانه اذ في اذاع الصلوة فيمض في مطلق التامة اليه كما
 كاذم النفل بتراوج والبيان المذكور فانه مطلق التامة كما
 يصح عند الجمهور لانها اول في الاصل ففي الفرض تفصيل التامة
 لا بد لمصلحة الفرض اي يعني ينوي في الفرض ظاهرا ليعم مثله ونوي
 ظهر الوقت والوقت باي جاز وجود التامين ولو كانت الوقت
 قد خرج وهو لا يصلح له مجزاة لان فرض الوقت بين عيد الظاهر في
 فقول الوقت جاز الا في الحجة لاختلاف في فرض الوقت فيها
 فوه صلوة اي ينوي في الحجة صلوة الجمعة والاحكام يعني
 بعدها

تعلق بقوله تعالى يا ايها الذين آمنوا لا تطعموا الاحكام

فانما هو راجع

فانما هو راجع

فانما هو راجع

فانما هو راجع

فانما هو راجع